

صبيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك

قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري

Islamic finance as a mechanism to support the profitability of Islamic banks: a case study of Qatar Islamic Bank with reference to the experience of Algerian Baraka

أ. سعيدة ممو

طالبة دكتوراه

جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر

Saida.moumou@univ-tebessa.dz

أ. خولة عزاز

طالبة دكتوراه

جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر

Khaoula.azzaz@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2018/12/17 تاريخ القبول: 2018/03/04 تاريخ النشر: 2018/03/31

ملخص: هدفت الدراسة للتعرف على مدى أهمية صبيغ التمويل الإسلامي في دعم ربحية البنوك الإسلامية، وحتى تكون هذه الدراسة أكثر عمقا تمت دراسة وتحليل مدى توليد صبيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، ومن ثم الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري.

وقد خلصت إلى أن النسبة الأعلى من الأرباح في بنك قطر الإسلامي تنأت من الصبيغ القائمة على الملكية (المشاركة، المضاربة)، على الرغم من أن البنك يولي أهمية أكبر لصيغة المراجعة، بتخصيصه لها نصف إجمالي موجودات التمويل كونها الصيغة الأقل مخاطرة، والأسرع دوراناً للسيولة، والأكثر ضماناً بالنسبة للعملاء، وفي المقابل فإن بنك البركة يقدم صبيغا في أغلبها هي تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المراجعة، الاستصناع، والإجارة. وقد ساهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون مواكبة درجة التقدم للتجارب الرائدة والتي من بين أهمها عوائق التسيير والتنظيم والتدريب والتأهيل والكفاءة في اختيار الصبيغ المثل للتمويل.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية: صبيغ التمويل الإسلامي: بنك قطر الإسلامي: بنك البركة الجزائري.

تصنيف JEL: G21

Abstract: The Study aimed to identify the importance of Islamic finance formulas in supporting the profitability of Islamic banks, so this study has to be more in-depth study and analysis of the extent of the generation of Islamic financing formulas for profit Qatar Islamic Bank, and then refer to the experience of Algeria's Al Baraka bank. It has concluded that the highest percentage of profits in Qatar Islamic Bank comes from proprietary formulas (Musharaka and Mudaraba), although the Bank gives greater importance to the Murabaha formula by allocating half of its total assets as the least risky, and most guarantee for customers. In return, Al Baraka Bank offers mostly short and medium term financing combining salam, Murabaha, Istisna'a and Ijarah. This diversification has contributed to positive annual results, but there are many obstacles to keeping up with the progress of pilot trials. The most important of these are obstacles to management, organization, training, qualification and efficiency in choosing the optimal from financing.

Keywords: Islamic banks, Islamic finance formulas, Qatar Islamic Bank, Al Baraka Bank Algeria.

Jel Classification Codes: G21

المؤلف المرسل: أ. خولة عزاز
Khaoula.azzaz@univ-tebessa.dz

I. تمهيد:

يبني التمويل الإسلامي على مبادئ الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم بدوره على الأحكام والقواعد العامة للشريعة الإسلامية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وفي خضم التحولات الكبرى التي شهدتها الصناعة المصرفية العالمية ظهرت الحاجة والرغبة في وجود بنوك تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث أصبح التمويل الإسلامي منذ منتصف القرن العشرين يشهد اهتماما عالميا متزايدا، كونه يمتلك العديد من المقومات التي تحقق للمتعاملين به الأمن والأمان، إذ شهد هذا النوع من التمويل تطورا واسعا لاسيما في ما يتعلق بتحسين نوعية الخدمات وابتكار منتجات جديدة للنظام المالي الاسلامي تبنى على أساس مجموعة من صيغ التمويل الاسلامية، والتي تعفي من دفع أية فائدة لمقرضها أو المشاركين في المشاريع التنموية للوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء، وعليه استطاعت البنوك الإسلامية وعلى رأسها بنك قطر الإسلامي أن تبرز للعالم فكرا مصرفيا جديدا خاصة فيما تعلق بكيفية التعامل مع نظام الفائدة، فأصبحت تنافس البنوك التقليدية في البحث عن صيغ حديثة للتمويل، وعلى غرار ذلك ومع انتشار فكرة الصيرفة الإسلامية في العالم وتحولها إلى مشاريع اقتصادية ناجحة فتحت الجزائر المجال أمام القطاع الخاص والأجنبي لإنشاء بنوك إسلامية.

مما تقدم تتضح معالم إشكالية الدراسة، المطروحة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما الدور الذي تلعبه صيغ التمويل الإسلامي في الرفع من ربحية بنك قطر الإسلامي؟ وما واقع الجهود المبذولة في تجسيد هذا الدور داخل بنك البركة الجزائري؟

تنبثق من الإشكالية المطروحة التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بكل من البنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي؟
- ماهي أهم الصيغ التمويلية الإسلامية التي يعتمد عليها بنك قطر الإسلامي؟
- هل يمكن لبنك البركة الجزائري تعظيم أرباحه اعتمادا على صيغ التمويل الإسلامي؟
- بناء على ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية، تقوم بوظائف البنوك التقليدية لكن في إطار قواعد الشريعة الإسلامية، مركزة في نشاطها على صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة على أساس الملكية أو المديونية؛
- يعتمد بنك قطر الإسلامي على توليفة متنوعة من الصيغ التمويلية الإسلامية؛
- هناك العديد من العراقيل التي تحول دون تعظيم أرباح بنك البركة الجزائري بالاعتماد على الصيغ التمويلية الإسلامية.

تكمن أهمية الدراسة في أهمية التمويل الإسلامي عامة والصناعة المالية الإسلامية خاصة لدى مختلف الدول سواء كانت إسلامية أو لا، والتي باتت حديث الساعة ومحل اهتمام أغلب الباحثين.

تهدف الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال التعرف على الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية وصيغها التمويلية، وإبراز أهمية الاعتماد على صيغ التمويل الإسلامي في تحسين أداء بنك قطر الإسلامي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على مدى استفادة الجزائر من تلك التجربة.

اعتمادا على المنهج الاستقرائي والاستنباطي وبعد جمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية سيتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولا: مقارنة مفاهيمية لأدبيات الدراسة:

ثانيا: آلية التمويل الإسلامي للبنك القطري:

ثالثا: مساهمة صبيغ التمويل الإسلامي في ربحية بنك قطر الإسلامي:

رابعا: واقع تجربة بنك البركة الجزائري في ظل تبني صبيغ التمويل الإسلامي.

أولا: مقارنة مفاهيمية لأدبيات الدراسة

تتمثل أدبيات الدراسة في التعريف بالمتغيرات الأساسية للموضوع والمتمثلة أساسا في: البنوك الإسلامية، وصبيغ التمويل الإسلامي التي تتعامل بها، والتي يمكن تحديد إطارها المفاهيمي بإيجاز كالآتي:

1. مفهوم البنوك الإسلامية

تعد المركز الرئيسي لنشوء الصناعة المصرفية الإسلامية ويمكن تحديد مفهومها كالآتي:

1.1 تعريف البنوك الإسلامية: عرف الباحثون البنوك الإسلامية بعدة تعاريف منها:

"البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (محمد حربي عريقات وجمعة سعيد عقل، 2012)

"البنوك الإسلامية هي تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد، أخذا أو إعطاء -بوصفه تعاملًا محرما شرعا- وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية".

"هو مؤسسة مالية تهدف للربح بقيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور واستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمار لا تتعارض وأحكام الشريعة، ويعتبر أحد مكونات النظام المالي ويلتزم بتطبيق: قانون البنوك، التجارة والشركات المساهمة، على أن لا يتعارض تطبيق هذه القوانين وأحكام الشريعة. (حسين محمد سمحان، 2013)

ومنه، فالبنك الإسلامي: "مؤسسة مالية، استثمارية، اجتماعية، وتنموية، تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في قيامها بوظائفها، هدفها الأساسي لا يقتصر على تحقيق الأرباح، بل يتمثل في تحقيق النفع العام، تحقيق عدالة في التوزيع، ووضع الأموال في مسارها الإسلامي.

2. خصائص البنوك الإسلامية: من أهم خصائصها ما يلي: (حسين محمد سمحان، 2013)

1.2.1. عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء: هو أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي، لأن الإسلام حرم الربا بل أن الله تعالى لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن إلا على أكل الربا في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ٢٨٠ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتِغُوا فَلََكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ٢٨١﴾ (البقرة: 278-279)؛

2.2.1. الاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع: وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام لطبيعة المشاريع التي ستوظف؛

3.2.1. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: وهو بذلك يغطي الجانبين، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة، دون النظر لما يخص التنمية الاجتماعية.

2. صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية

تتعدد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة، ورغبات واحتياجات المتعاملين من جهة أخرى، ويمكن تقسيمها على النحو التالي:

1.2. صيغ التمويل القائمة على الملكية: يندرج ضمنها كل من:

1.1.2. التمويل بالمضاربة: المضاربة إتفاق بين طرفين بحيث يقدم أحدهما المال والآخر الجهد في استثمار ذلك

المال فيسعى الأول رب المال والثاني رب العمل. (محمد محمود العجلوني، 2010) على أن يكون ربح ذلك بينهما على حسب ما يشترطان، أما الخسارة فتكون على صاحب المال وحده، ولا يتحمل عامل المضاربة شيء منها مقابل ضياع جهده وعمله ما دام ذلك لم يكن عن تقصير أو إهمال. (محمد الصالح قادري، 2014)

2.1.2. التمويل بالمشاركة: المشاركة إتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، ويكون رأس المال

والربح مشتركاً. (مصطفى كمال السيد، 2006) فالتمويل بالمشاركة يعني إصدار وثائق متساوية القيمة لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع أو تطوير مشروع قائم أو تمويل نشاط على أساس عقد من عقود المشاركة، ويصبح المشروع أو أصول النشاط ملكاً لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك على أساس الشراكة، وذلك بتعيين أحد الشركاء لإدارتها أو غيرهم بصيغة الوكالة بالاستثمار. (زياد جلال الدماغ، 2012)

3.1.2. المزارعة: هي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن

تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها معاملة على الأرض بحصة من نمائها. (صادق راشد الشمري، 2014)

4.1.2. المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها

ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمرة وفق ما حدده العقد. (العيفة عبد الحق وزهرة بني عامر، 2014)

2.2. صيغ التمويل القائمة على المديونية: تتمثل في الآتي:

1.2.2. المرابحة: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصب سلعة المرابحة مملوكة

لحملة الصكوك. (زياد جلال الدماغ، 2012)

2.2.2. الاستصناع: هو عقد يلتزم من خلاله البنك بتحقيق منشآت لصالح عميله مقابل علاوة تدخل فيها تكلفة

المنشأة مضافاً إليها هامش الربح، ويكلف البنك مقاولاً لتنفيذ الأشغال، ويمكن تحويلها إلى سندات ذات استحقاقات متتالية، وقد بدأ هذا النوع من المعاملات يظهر في السوق المالي الإسلامي تدريجياً خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية طويلة الأجل خاصة في استثمارات البنوك الإسلامية الخليجية. (وليد العايب ولحلو موسى بوخاري، 2014)

3.2.2. **الإجارة:** تضمن الإجارة شراء استخدام الأصل لمدة زمنية طويلة نسبياً دون تملكه". (محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، 2010) فهي عقد يراد به تملك منفعة مشروعة لمدة متفق عليها مقابل عوض مشروع ومعلوم، وتحقق للبنك من فوائد تتمثل في: (محمد جعفر هني وأحمد مداني، 2014)

- تساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات والودائع لهذه البنوك؛
- تحسين مركز السيولة للمستأجر وعدم إرهاقه بالديون، مما يسمح له بتوسيع نشاطه واستقلالته المالية؛

- تدر الإجارة عائد مقبول للمؤجر لأمواله المستثمرة، وليس عائداً افتراضياً (سعر الفائدة).

4.2.2. **السلم:** هو وثائق متساوية القيمة تمثل ملكية شائعة في رأس مال السلم والغرض منه تمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل وبعد ذلك يتم بيعها والعائد على الصكوك يتمثل في الربح الناتج عن البيع، وهي غير قابلة للتداول إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع يعني ذلك بعد استلام السلعة وقبل بيعها، فهو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، فهو بذلك بيع أجل بعاجل، وهو عكس البيع بثمن مؤجل. (أحمد طرطار، 2014)

ثانياً: آلية التمويل الإسلامي للبنك القطري

وهو ما يمكن توضيحه والتفصيل فيه ضمن الآتي:

1. تشخيص هيكل موجودات بنك قطر الإسلامي

للقوف على آلية التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك القطري لابد من تشخيص هيكل موجوداته

على النحو التالي:

1.1. نمو الموجودات الإجمالية للبنك: وهو ما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول 1: تطور الموجودات الإجمالية للبنك خلال 2007- مارس 2017 (ألف ريال قطري)

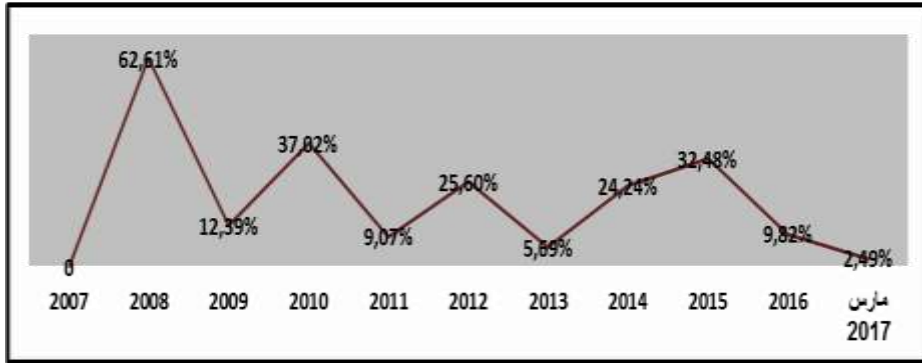
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الموجودات الكلية	21335768	34695207	38993015	53430231	58274886	73192058
السنوات	2013	2014	2015	2016	مارس 2017	
الموجودات الكلية	77354244	96106464	127323982	139834128	143321471	

المصدر: التقارير المالية للبنك (QIB) خلال الفترة (2009- مارس 2017).

الشكل 1: تطور معدل نمو الموجودات الإجمالية (%)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

الملاحظ من الجدول أن قيمة الموجودات قد شهدت زيادة مستمرة منذ 2007 وإلى غاية شهر مارس من



2017، فقد تضاعفت بما يقارب 6 مرات حتى مارس 2017 مقارنة بـ 2009، حيث بلغت سنة 2007 بلغا قدره 21335768 ألف ريال قطري، في حين قدرت قيمة الموجودات لسنة 2015 بـ 127323982 ألف ريال قطري، وبالرغم من معدلات النمو الإيجابية المحققة إلا أنها كانت متذبذبة بين السنة والأخرى، حيث وصلت إلى 62.61% كأعلى معدل محقق سنة 2008، تليها سنة 2010 بـ 37.02%، ثم بـ 32.48% لسنة 2015، وهذا ما يدل على توسع نطاق الجهود التي يبذلها المصرف مما أثر إيجاباً على معدلات النمو القوية التي شهدتها المصرف على مدى السنوات الماضية على الرغم من اختلاف ماديات هذا التوسع، ومن المتوقع له أن يستمر كذلك في المستقبل المنظور.

2.1. تطور عناصر الموجودات الإجمالية للبنك: وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول 2: نسبة مساهمة كل موجود في إجمالي الموجودات خلال 2007-2017 (%)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
أرصدة لدى البنك المركزي	5.89	3.05	3.41	3.62	3.14	4.98
أرصدة لدى البنوك	15.77	18.98	22.67	23.98	12.64	11.97
إجمالي موجودات التمويل	62.31	63.31	65.52	65.10	58.10	66.50
استثمارات مالية	9.92	13.71	8.75	9.67	25.41	18.25
استثمارات في شركات زميلة	4.04	5.04	3.06	2.15	1.52	1.20
السنوات	2013	2014	2015	2016	مارس 2017	
أرصدة لدى البنك المركزي	3.87	5.13	3.96	3.89	3.67	
أرصدة لدى البنوك	8.21	9.29	7.47	7.25	7.78	
إجمالي موجودات التمويل	68.42	62.10	68.66	70.20	69.43	
استثمارات مالية	19.20	16.60	14.83	14.27	14.18	
استثمارات في شركات زميلة	0.96	1.00	0.82	0.66	0.59	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية للبنك (QIB) خلال (2006- مارس 2017).

يبين الجدول أن هيكل الموجودات يعتمد بصفة أساسية على موجودات التمويل بنسبة فاقت النصف، وقد بلغت أعلى نسبة لمساهمة موجودات التمويل في إجمالي الموجودات سنة 2016 مما يعني أن البنك يعتمد على موجودات التمويل كعامل رئيسي لتوليد أرباحه، أما في المرتبة الثانية جاءت أرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية كموجود مساهم في تكوين الموجودات الكلية، وكما قدرت أعلى نسبة لها سنة 2015 بـ 3.96%، أما المكون الثالث فهو الاستثمارات المالية التي ارتفع وزنها منذ سنة 2011 ليبلغ 25.41% بعدما تراجع كل من إجمالي موجودات التمويل وأرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية.

2. صبيغ التمويل الإسلامي التي يعتمد عليها البنك

تتضح كم خلال التعرض لكل من:

1.2. عناصر موجودات التمويل في البنك: وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الجدول 3: قيم موجودات التمويل (ألف ريال قطري)

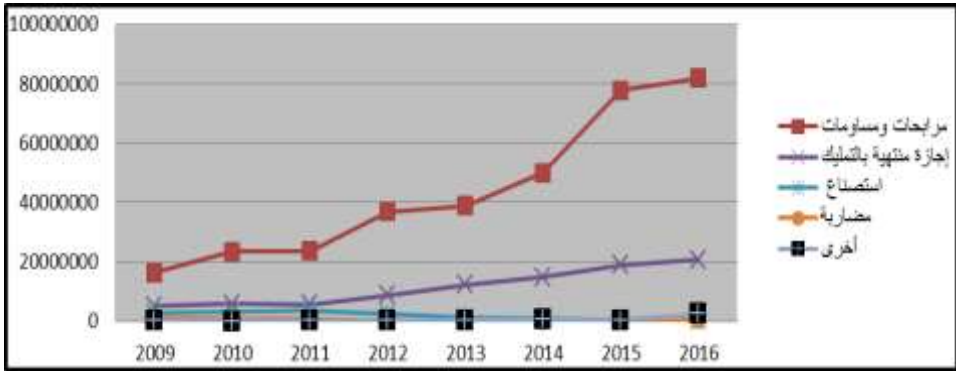
السنوات	2009	2010	2011	2012
الموجودات الكلية	38993015	53430231	58274886	73192058
مرايحات ومساومات	16475146	23536459	23547750	36919041
إجازة منتهية بالتمليك	5180925	5902428	5671791	8736642
استصناع	2814637	3201113	3481987	2432551
مضاربة	1207930	1039987	915950	304423
أخرى	155667	66308	242200	279957
اجمالي موجودات التمويل	25734305	33746295	33859678	48672614
ناقص: ربح مؤجل	2802578	4031137	3901183	5042434
مخصص انخفاض القيمة	248232	297809	310745	460095
أرباح معلقة	16013	65576	51880	32751
صافي موجودات التمويل	22667482	29351773	29595870	43137334
السنوات	2013	2014	2015	2016
الموجودات الكلية	77354244	96106464	127323982	139834128
مرايحات ومساومات	38832944	49949792	77730475	81797648
إجازة منتهية بالتمليك	12332885	14839056	18984693	20732166
استصناع	1228995	808719	689751	445736
مضاربة	197691	472427	627970	631700
أخرى	335147	569057	376433	2575496
اجمالي موجودات التمويل	52927662	66639051	98409322	126183746
ناقص: ربح مؤجل	5324634	6399267	10542027	7149002
مخصص انخفاض القيمة	425317	514849	579953	799282
أرباح معلقة	38245	43404	65432	64942
صافي موجودات التمويل	47139466	59681031	87221910	98170520

المصدر: قيم مستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2009-2016).

يمثل الجدول قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ التمويلية المعتمدة من قبل بنك قطر، ويقوم البنك بتوزيعها بين الصيغ الآتية: المربحة والمساومة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى، وقيمة موجودات التمويل يتم حسابها من خلال التكلفة الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة وإن اختلفت درجة تركيز البنك على صيغة دون الأخرى، ويتبن من خلال الجدول أن قيمة صافي موجودات التمويل في زيادة مستمرة طوال فترة الدراسة، والشكل الموالي يعطي صورة أكثر وضوحاً عن التحليل السابق.

الشكل 2: تطور عناصر موجودات التمويل لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2009-2016

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).



يلاحظ من الشكل البياني أن مخصصات صيف التمويل في تزايد مستمر طوال الفترة 2009-2016، مما يعني أن سياسة البنك تتجه نحو أسلوب المربحة والمساومة بالدرجة الأولى، حيث بلغت ضعفي الصيغ الأخرى، تلها كل من أسلوب الإجارة المنتهية بالتمليك بدرجة ثانية وأسلوب الاستصناع في المركز الثالث، فكان هذا التوجه يزداد من سنة إلى أخرى، حيث بلغت قيمة الزيادة في كل أسلوب من هذه الأساليب الثلاثة سنة 2010 بـ 7061313 ألف ريال قطري و721503 و386476 على التوالي، كما بلغت قيمة الزيادة سنة 2016 بـ 4067173 و1747473 و244015 على التوالي، في المقابل نلاحظ انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى، باستثناء صيغة الاستصناع التي شهدت زيادة طفيفة حتى سنة 2011 لتسجل سنة 2012 انخفاضا قدره 1049436 ألف ريال قطري.

2.2. نسب مساهمة كل صيغة من صيغ التمويل في إجمالي موجودات التمويل: تتضح من خلال:

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
---------	------	------	------	------	------	------	------	------

70.20	68.60	62.10	68.42	66.50	58.10	65.10	65.52	نسبة إجمالي موجودات التمويل
64.82	78.98	74.95	73.37	75.85	69.54	69.75	64.02	مرايحات ومساومات
16.43	19.29	22.27	23.30	17.95	16.75	17.49	20.13	إجازة منتهية بالتمليك
0.35	0.70	1.21	2.32	5.00	10.28	9.49	10.94	استصناع
0.50	0.64	0.70	0.73	0.63	2.71	3.08	4.69	مضاربة
2.04	0.38	0.85	0.63	0.58	0.72	0.20	0.22	أخرى

الجدول 4: توزيع موجودات التمويل على صيغ التمويل الإسلامي (%)

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2006-2016).

يوضح الجدول مساهمة كل أسلوب من أساليب التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل، حيث تمثل نسب المربحة والمساومات الرصيد الأكبر والذي قدر سنة 2016 بـ 64.82 من إجمالي موجودات التمويل، وهو ما يؤكد اتجاه البنك نحو الصيغ التمويلية القائمة على المديونية وهي صيغ الاستثمار التي تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات بأقل التكاليف وبأكثر ربحية، ولعل هذا التوجه المركز على هذا النوع من الصيغ يعود للطلب الكبير من قبل العملاء على هذه الصيغ، كما أنها تعتبر الأكثر ربحية مقارنة بالصيغ الأخرى

ثالثاً: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في ربحية بنك قطر الإسلامي

لتحديد ذلك لابد من التطرق إلى العناصر التالية الذكر:

1. بنية صافي إيرادات أنشطة التمويل

تتحدد من خلال عرض الآتي:

1.1. الإيرادات المحققة من مختلف أنشطة التمويل: تتضح على النحو الذي يبرزه الجدول:

(ألف ريال قطري)

الجدول 5: قيم إيرادات أنشطة التمويل

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
4016100	3201258	2444267	2003201	2081360	1775466	1863299	1815866	صافي إيرادات أنشطة التمويل
3188142	2476844	1856148	1499519	1524874	1106462	1256602	1040102	مرايحات ومساومات
767532	666745	528023	415105	319779	317017	275330	321935	إجازة منتهية بالتمليك
37220	28753	39382	14562	185250	291374	244874	368950	استصناع
22999	22499	17797	66432	47536	60613	86493	84879	مضاربات
206	6417	2917	7583	3921	—	—	—	أخرى

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك (QIB) خلال (2009-2016).

يلاحظ أن قيم صافي إيرادات أنشطة التمويل في تزايد مضطرد خلال فترة الدراسة باستثناء بعض التراجع المسجل سنتي 2011 و2013، وشكلت إيرادات المربحات والمساومات النصيب الأكبر من تلك الإيرادات المحققة نظرا للإقبال الكبير عليها، في حين توزعت باقي الإيرادات على أنماط الصبيغ الأخرى، مما يعني أن نمو صافي إيرادات أنشطة التمويل خلال كامل فترة الدراسة ذو ارتباط قوي مع إيرادات المربحة والمساومة، كما أن هذه الأخيرة هي التي تحكم اتجاه إيرادات التمويل الصافية وعمقه.

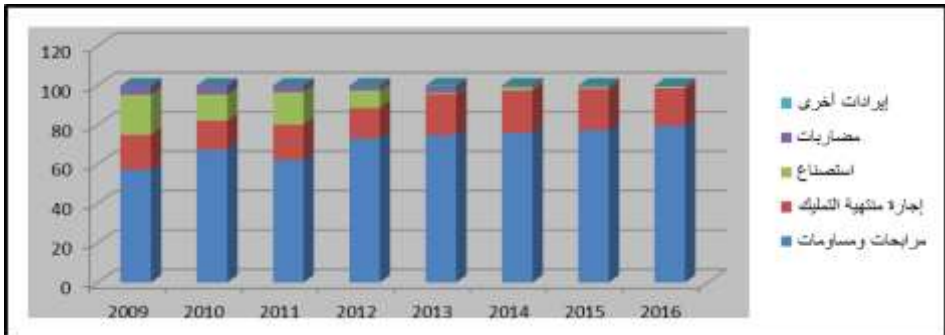
2.1. مساهمة صبيغ التمويل الإسلامي في صافي إيرادات أنشطة التمويل: يوضحها الجدول التالي:
الجدول 6: نسب مساهمة صبيغ التمويل الإسلامي في توليد صافي إيرادات التمويل (%)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مربحات ومساومات	57.28	67.44	62.32	73.26	74.86	75.94	77.37	79.38
إجارة منتهية التملك	17.73	14.78	17.86	15.36	20.72	21.60	20.83	19.11
استصناع	20.32	13.14	16.41	8.90	0.73	1.61	0.90	0.93
مضاربات	4.67	4.64	3.41	2.28	3.32	0.73	0.70	0.57
إيرادات أخرى	—	—	—	0.19	0.38	0.11	0.20	0.005

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2009-2016)

يتضح من الجدول أن الجزء الأكبر من أرباح التمويل تتولد من خلال التمويل بصيغة المربحة والمساومات حيث فاقت النصف طوال فترة الدراسة، وبلغت ما يقارب 80% سنة 2016، بينما تتوزع النسبة الباقية بين كل من الإجارة المنتهية بالتمليك، الاستصناع، والمضاربات، والتي يتذبذب وزنها ويتأرجح بين السنة والأخرى، وهو ما يبرهنه الشكل التالي:

الشكل 3: الوزن النسبي لصبيغ التمويل الإسلامي في صافي إيرادات أنشطة التمويل



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

بالإضافة إلى ما سبق يتضح أن مساهمة صيغة المضاربة في توليد أرباح التمويل قد كانت الأقل مقارنة بباقي الصيغ الأخرى، باعتبار أن صيغتي المضاربة والمشاركة ذات معدلات مخاطرة أكبر، كما أنها من صيغ التمويل طويلة الأجل نسبياً مقارنة بباقي الصيغ.

2. دور صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك في تكوين هامش الربح

يتضح دور صيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل بنك قطر في تكوين هامش الربح على النحو التالي:

الجدول 7: تطور هامش الأرباح لصيغ التمويل المعتمدة من قبل بنك قطر (%)

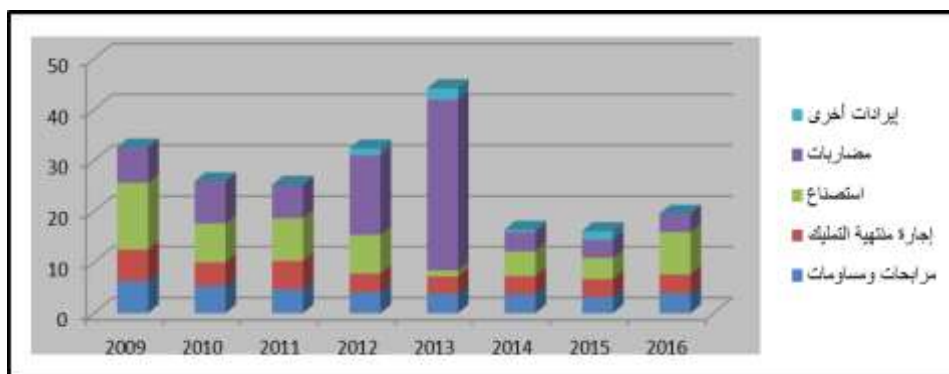
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مراجعات ومساومات	6.31	5.34	4.70	4.13	3.86	3.71	3.19	3.90
إجارة منتهية التملك	6.21	4.66	5.59	3.66	3.37	3.56	3.51	3.70
استصناع	13.11	7.65	8.37	7.62	1.18	4.87	4.17	8.35
مضاريات	7.03	8.32	6.62	15.62	33.60	3.77	3.58	3.64
إيرادات أخرى	—	—	—	1.40	2.26	0.51	1.70	0.007

المصدر: من احتساب الباحثين ارتكازاً على معطيات الجدول السابق.

إجمالاً يمكن القول أن نسبة الهامش المحقق من صيغة المضاربة كل سنة يكون أكبر من ذلك المحقق من الصيغ الأخرى، ويمكن التأشير أن الصيغ الأكثر عرضة للمخاطرة هي الصيغ ذات هوامش ربح أعلى، وعلى ذلك كان من المفترض أن تساهم بنسب أعلى في توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، إلا أن حالة تركيز عمل البنك وتمركزه حول صيغ المديونية (مراجعات، إجارة، استصناع)، حال دون مساهمة الصيغ القائمة على الملكية (مضاريات)، في توليد قدر أكبر من الأرباح على الرغم من هوامش الربح المتأينة منه.

وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل 4: مساهمة صيغ الملكية والمديونية في توليد ربحية البنك



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

رابعاً: واقع تجربة بنك البركة الجزائري في ظل تبني صيف التمويل الإسلامي

في خضم التوجه نحو التمويل الإسلامي كآلية للتمويل الحديث، سعت الجزائر بدورها لمواكبة التيار ويعتبر بنك البركة الجزائري الرائد في هذا المجال.

1. مكانة بنك البركة الجزائري في السوق المصرفية الجزائرية

يمكن تحديد ذلك من خلال التعرض بإيجاز لكل من: (بنك البركة، 2015)

1.1. التعريف بالبنك: بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية

السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرعاً، فهو بنك مختلط بين الشريك جزائري "بنك الفلاحية والتنمية الريفية" (44%) والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" (56%). تم افتتاح البنك رسمياً في 1991/05/20، وبدأ نشاطه فعلياً في 1991/09/01، ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض.

2.1. خطة نشاط البنك: يسعى بنك البركة الجزائري لتنويع أعماله إلى مجالات تمويلية وفي هذا الصدد وفي عام

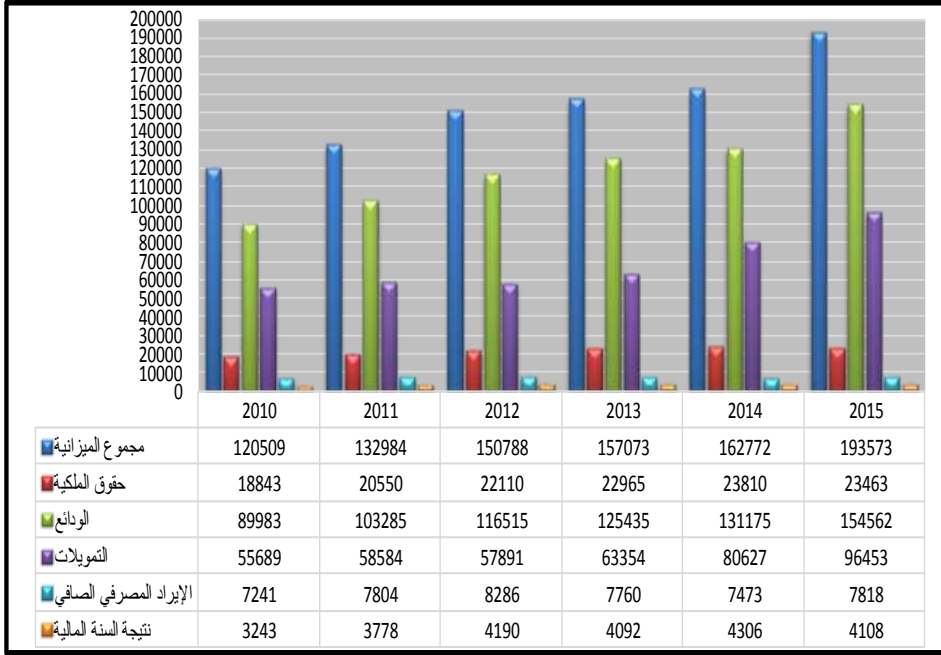
2015 أسس شركة للخبرات العقارية وافتتح معهد للتدريب المصرفي الإسلامي، وفي الوقت نفسه افتتح فرعين جديدين وانتهى من الأعمال الرئيسية في مبنى المقر الرئيسي الجديد للبنك، كما عزم على افتتاح فرعين جديدين في نفس السنة، ليصبح مجموع الفروع 32 فرعاً، ووضع أجهزة الصراف الآلي في جميع الفروع بالإضافة إلى المطارات المختارة، ومحطات السكك الحديدية والموانئ ومحطات الحافلات؛

بموجب استراتيجية البنك الخمسية، يخطط لافتتاح فروع جديدة ليصل مجموعة الشبكة إلى 50 فرع بحلول عام 2020، كما يعتزم إنشاء وحدات وإجارة وتكافل لخدمات التأمين، وشركة إدارة الصناديق الاستثمارية لتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وهي شركة خدمات لإدارة منتجات التمويل الأصغر بالشراكة مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات، وكذلك المشاركة في إنشاء مستشفى رئيسي جديد في الجزائر العاصمة، كما تشمل خططه إطلاق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وخدمات الدفع الإلكتروني والبطاقة الجديدة المتوافقة مع الشريعة ماستر كارد، كما يسعى إلى بدء الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول واستئناف تسهيلات تمويل شراء السيارات بعد الحصول على موافقة البنك المركزي.

3.1. محصلة نشاط بنك البركة خلال الفترة 2010-2015: نجح بنك البركة الجزائري في تحقيق نتائج إيجابية

خلال الأعوام الأخيرة، حيث شهدت أرباحه ارتفاعاً بنسبة 102% عام 2008 مقارنة مع عام 2007، ومن ناحية أخرى فقد أوضحت البيانات المالية للبنك مدى التحسن الذي طرأ على أدائه المالي، كما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الشكل 5: حصيلة بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2010 – 2015 (مليون دج)



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك البركة الجزائري للفترة (2010-2015).

يلاحظ من خلال الشكل أن مختلف البنود قد سلكت منحى إيجابى مما ساهم في تحقيق نتائج موجبة خلال السنوات المالية 2010-2015، مما ساعد البنك على الاستمرار في التوسع في نشاطه التمويلي بكل حرية حيث تضاعفت التمويلات بنحو مرة ونصف خلال فترة الدراسة.

2. صيغ التمويل المقدمة في بنك البركة الإسلامي

1.2. أهم التمويلات الإسلامية التي يقدمها البنك: نظرا لاختلاف الأنشطة الممارسة من قبل البنك فهو

يقدم توليفة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، التي يختلف نوعها باختلاف طبيعة النشاط الممول،

ففي حين تغلب صيغتي المراجعة والسلم على تمويل أنشطة الاستغلال فإن صيغتي الإجارة والاستصناع

تغلبان في تمويل أنشطة الاستثمار، وهو ما يمكن تلخيصه ضمن الجدول التالي:

الجدول 8: صبيغ التمويل الإسلامي المعتمدة من قبل البنك

نوع التمويل	اسم العملية التمويلية	المفهوم الإسلامي لها
تمويل الاستغلال	تمويل الموارد الأولية والمواد نصف المصنعة	المرابحة/ السلم
	تمويل السلع الموجهة لإعادة البيع	المرابحة/ السلم
	تمويل الذمم	المرابحة/ السلم
	تمويل ما قبل التصدير	المرابحة/ السلم
تمويل الاستثمارات	التمويل التقليدي للاستثمارات	مرابحة/ استصناع/ مرابحة/ سلم
	التمويل التأجيري	الإجارة
تمويل السيارات	تمويل السيارات السياحية	مرابحة
	تمويل السيارات النفعية	مرابحة/ الإجارة
تمويل التجهيزات	تمويل التجهيزات المهنية	مرابحة/ الإجارة
	تمويل السكن الجديد	مرابحة/ الإجارة
	تمويل السكن القديم	مرابحة/ الإجارة
	تمويل البناء الذاتي للسكن	مرابحة/ الإجارة
	تمويل التوسع	استصناع
	تمويل الاصلاحات المنزلية	استصناع

المصدر: كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الانتمانية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المنتدى الدولي حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، الخرطوم، 5-6 أبريل 2012، ص 25-26.

2.2. قيمة الصبيغ التمويلية المعتمدة من قبل البنك: تطورت على النحو التالي:

الجدول 8: قيمة التمويلات الاسلامية المعتمدة من قبل البنك خلال 2005-2009 (مليون دج)

صيغة التمويل					
2009	2008	2007	2006	2005	
7487	6580	4824	4320	5233	السلم
4913	2308	1800	1850	1827	المرابحة
911	738	509	775	410	استصناع، وتمويلات أخرى
13311	9626	7133	6946	7470	مجموع التمويل قصير المدى
1017	1486	1927	1526	1323	السلم
43513	41048	28234	19864	15151	المرابحة
1233	688	269	261	322	استصناع، اعتماد إيجاري، إيجار منتهي بالتمليك
45763	43222	30430	21651	16796	مجموع التمويل متوسط المدى

تمويل طويل المدى	استصناع	9	14	12	11	11
إيجاره، إيجار منتهي بالتملك، اعتماد إيجاري الديون المشكوك في استرجاعها	18	169	235	660	5291	
مجموع التمويل طويل المدى	27	183	4555	5179	9994	
مجموع التمويلات	24293	28780	42311	58027	69068	

المصدر: كمال رزيق، مرجع سابق، ص: 28-30.

يتضح من خلال الجدول أن أغلب التمويلات المقدمة من قبل بنك البركة الجزائري من صنف التمويلات متوسطة الأجل والتي يغلب عليها طابع المضاربة، يليه التمويل القصير الذي تتغلب فيه صيغة البيع السلم عن باقي الصيغ، وأخيرا التمويل طويل المدى أغلبيته تشكل ديونا مشكوكا في تحصيلها.

مما يعني أن بنك البركة الجزائري يدمج بين صيغ المديونية والملكية في تقديم التمويل وتحقيق أرباح سنوية من خلال تحقيق نتائج إيجابية متزايدة بين السنة والأخرى.

كما عرفت سنة 2014، تعزيز المنتجات الموجهة للمؤسسات الصغيرة بصيغ جديدة تتمثل في المربحة المصغرة والإجارة المصغرة والتي وجهت في مرحلة تجريبية لمنطقة وسط الجزائر لتعمم بعدها إلى باقي جهات الوطن، حيث بلغ جاري التمويلات الخام 13 مليون دج. (بنك البركة، 2014)

3. معيقات بنك البركة الجزائري:

بالنظر إلى واقع بنك البركة، وبالرغم من التنوع الذي يميز أوجه نشاطه وخطته التمويلية لا يزال في طريق النمو مقارنة ببنك قطر الإسلامي. لذا يمكن استقراء المعوقات التالية: (عبد الحليم غربي، 2010)

1.3. استخدم بنك البركة الجزائري صيغة المضاربة في تعبئة موارده المالية (الحد الأدنى للحساب الاستثماري 10.000 دج)، أما عمليات تمويل المشاريع فكانت تتم بواسطة صيغ التمويل على أساس المديونية كالمربحة والسلم والاستصناع، على حساب صيغ الاستثمار المباشر والمشاركة؛

2.3. أهم موارد البنك قصيرة الأجل مما يفسر التوجه إلى التركيز على تقديم التمويل قصير الأجل؛

3.3. استعمل البنك صيغ التمويل بالمشاركة والمضاربة في الفترة الأولى من إنشائه فقط، حيث دخل في منازعات قضائية لاسترجاع حقوقه، بسبب غياب أو قصور النصوص القانونية التي تحمي حقوق البنك في هذا النوع من العقود مما يفسر اندثار تلك الصيغ ابتداء من سنة 2000؛

4.3. جلب معظم موارده البشرية من البنوك التقليدية، ومن ثم فهناك نقص تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي، كما استرشد بسعر الفائدة كمؤشر لقياس كلفة التمويل؛

5.3. تأخر الزبائن في تسديد الديون في الوقت المناسب، مما أدى ببنك البركة الجزائري إلى فرض غرامات المماطلة تصرف في المجالات الخيرية؛

6.3. وجد البنك إشكالات متفاوتة في إطار علاقته مع بنك الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وامتصاص فائض السيولة، وتعامله معه كملجأ أخير للإقراض، حيث يخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعته الخاصة، كما أن بنك الجزائر لا يعتمد على بعض الأدوات الرقابية التي تعاني منها البنوك الإسلامية في بعض الدول كتحديد نسب السيولة والعناصر المكونة لها، تملك أصول بأكثر من الحد المقرر قانونا، والاكتتاب الإجباري بحد أدنى في السندات العمومية؛

7.3. أعد البنك قوائمته المالية في ذات النماذج التي يشترطها بنك الجزائر على البنوك التقليدية، وهذه النماذج لا تراعي أسس العمل المصرفي الإسلامي؛

8.3. تأثر بنك البركة الجزائري من غياب التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط لدى معظم المؤسسات الخاصة بالجزائر، وغياب المصداقية في محاسبة هذه المؤسسات، وتواجد ممارسات غير سليمة وغير نزهة في المحيط الاقتصادي، كما أن هيمنة الطابع العائلي المغلق على هذه المؤسسات جعلها تنمو في بيئة مغلقة لا تقبل الانفتاح على الرأسمال الأجنبي.

II. الطرق والأدوات

نظرا لطبيعة الدراسة تم الاعتماد في الجانب النظري على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، ملتقيات وطنية ودولية، أما في الجزء الثاني من الدراسة فقد تم اللجوء إلى الموقع الإلكتروني لبنك قطر الإسلامي، من أجل تشخيص مساهمة صيغ الملكية والمديونية في توليد ربحية البنك من خلال الحصول المعلومات اللازمة المرتبطة بموضوع الدراسة ودراستها وتحليلها للوصول إلى نتائج مفيدة يمكن الاستفادة منها، كما تم الاستناد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية لسنتي 2014، 2015، رغبة في التعرف على صيغ التمويل المقدمة في بنك البركة الإسلامي.

III. الخلاصة:

بناء على ما تقدم يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- هناك العديد من الصيغ التمويلية التي تعتمدها البنوك الإسلامية في تقديم التمويل للأفراد والشركات والتي تمثل نشاطا رئيسيا لتحقيق عوائد وهوامش ربح بعيدة عن التثوهات الربوية؛
- تعتبر تجربة بنك قطر الإسلامي من بين التجارب الرائدة والذي اتضح أنه يعتمد على موجودات التمويل كمصدر أساسي لتوليد الربح، والتي بدورها تعتمد أكثر ما يكون على صيغتي المربحة والمشاركة والإجارة المنتهية بالتملك، في حين يتعامل بصيغة المضاربة والصيغ الأخرى بنسبة قليلة جدا وهذا راجع لكون الصيغ الأولى أقل مخاطرة وأكثر ربحية، كما أنها سهلة في استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط؛
- النسبة الأعلى من الأرباح في بنك قطر الإسلامي تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية (المشاركة، المضاربة)، على الرغم من أن البنك لم يولي أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المربحة، والتي خصصت لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع تركيز عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة المربحة كونها الصيغة الأقل مخاطرة، وأسرع دورانا للسيولة، وأكثر ضمانا بالنسبة للعملاء؛
- بنك البركة الجزائري بنك إسلامي يحاول الدمج بين صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المديونية وكذا على الملكية لتحقيق عوائد مرضية؛

• يقدم بنك البركة صيغا في أغلبها هي تمويل قصير ومتوسط الأجل تجمع بين السلم، المراحة، الاستصناع، والإيجارة وقد ساهم هذا التنوع في تحقيق نتائج سنوية إيجابية إلا أن هناك العديد من العوائق التي تحول دون مواكبة درجة التقدم للتجارب الرائدة والتي من بين أهمها عوائق التسيير والتنظيم والتدريب والتأهيل والكفاءة في اختيار الصيغ المثلى للتمويل.

من بين التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد:

- صيغ التمويل الإسلامي أنسب الآليات وأكثرها نجاعة والجزائر وفي خضم الصدمة النفطية التي ظهرت بوادرها خلال النصف الأخير من سنة 2014 لابد لها من السعي بشتى الوسائل لتطوير هاته الآلية؛
- حتى يستمر بنك البركة ويتسع نشاطه ويحقق أرباحا عالية لا بد من القضاء على جل العراقيل سابقة الذكر التي تحول دون ذلك، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال إنشاء عدد أكبر من البنوك الإسلامية والاعتراف رسميا بها وإقامة بنك مركزي إسلامي يمكنه إدارته لها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وبعيدا عن التأثيرات الربوية وتدخلات القطاع التقليدي للبنوك، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل لإعداد موارد بشرية كفؤة لإدارة البنك الإسلامي؛
- لابد لبنك البركة الجزائري من تنوع أنشطته التمويلية خاصة طويلة الأجل والتي تدر أرباحا طائلة.

- الإحالات والمراجع:

1. محمد حربي عريقات وجمعة سعيد عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل، الطبعة الثانية، الأردن، 2012، ص: 109.
2. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار الميسرة، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص: 42.
3. المرجع نفسه، ص: 46-47.
4. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص: 213.
5. محمد الصالح قادري، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسين العصرية، بيروت، 2014، ص: 46.
6. مصطفى كمال السيد، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، المكتب الجامعي، مصر، 2006، ص: 189-190.
7. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة، الأردن، 2012، ص: 104-105.
8. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية، دار البازوري، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص: 280.
9. العيفة عبد الحق وزاهرة بني عامر، دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية في الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، يومي 5 و6 ماي 2014، ص: 12.
10. زياد جلال الدماغ، مرجع سابق، ص: 116.
11. وليد العايب ولحلو موسى بوخاري، إشكالية استخدام المشتقات المالية كأداة للحفاظ من المخاطر في ظل الأزمات -دراسة مقارنة بين المشتقات المالية التقليدية والصكوك الإسلامية-، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، يومي 5 و6 ماي 2014، ص: 21.
12. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص: 277.

13. محمد جعفر هني وأحمد مداني، التصكيك الإسلامي كآلية لتمويل قطاع الإسكان في الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، يومي 5 و6 ماي 2014، ص: 144.
14. التقارير السنوية لبنك قطر الإسلامي خلال الفترة 2006-2017. مارس 2017.
15. التقرير السنوي لمجموعة البركة المصرفية لسنة 2015.
16. التقرير السنوي لبنك البركة الجزائري لسنة 2014.
17. كمال رزيق، تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول "التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، الخرطوم، 5-6 أبريل 2012، ص 25-26.
18. عبد الحليم غربي، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات الندوة العلمية الدولية حول "الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أيام 18-20 أبريل 2010، ص ص: 12-14.